



أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية

أ. إيمان عمر السريتي¹، ريماء كمال بن دريف²، عافية محمد اعبيد³

¹ محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

<https://orcid.org/0009-0001-9900-6167>

^{3,2} باحثات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

<https://orcid.org/0009-0001-8617-6909>

<https://orcid.org/0009-0004-8243-9988>

remakamal2915@gmail.com .² em.sariti@eps.misuratau.edu.ly ¹

<https://doi.org/10.36602/jsrhs.2026.3.1.1>

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة التي تعاني منها المصارف التجارية الليبية، مع التركيز على مدينة مصراتة كنموذج تطبيقي ، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها من خلال استبيان موزع على عينة من عملاء المصارف ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي واضح لاستخدام البطاقات الإلكترونية في التخفيف من حدة أزمة السيولة، وذلك من خلال تعزيز ثقة العملاء والتجار في التعاملات الإلكترونية ، بالإضافة إلى تحسين الرقابة المصرفية على أنظمة الدفع الإلكتروني ، كما كشفت النتائج عن تحديات تعيق الاستخدام الأمثل لهذه البطاقات مثل ضعف البنية التحتية ، توسيع الدراسة بضرورة تطوير شبكات الاتصال ، وزيادة نقاط البيع الإلكترونية، وتعزيز حملات التوعية ، والتعاون بين المصارف لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يساهم في تجاوز أزمة السيولة.

الكلمات المفتاحية: البطاقات المصرفية، أزمة السيولة، الخدمات الإلكترونية المصرفية.

Abstract:

This study investigates the impact of electronic card usage in mitigating the liquidity crisis experienced by Libyan commercial banks, with Misurata city serving as the case study. The research employed a descriptive-analytical methodology, utilizing a questionnaire distributed among a sample of banks customers. The findings reveal a significant positive impact of electronic card adoption in easing liquidity shortages by enhancing customer and merchant confidence in electronic transactions and improving banking oversight of electronic payment systems. On the other hand, the study highlights several challenges that impede the optimal utilization of electronic cards, notably the weakness of technological infrastructure. Accordingly, the study recommends strengthening communication networks, expanding the availability of electronic points of sale, intensifying awareness campaigns, and fostering interbank cooperation to enhance electronic banking services. These measures are expected to contribute effectively to overcoming the liquidity crisis in Libyan commercial banks.

Keywords: Bank Cards, Liquidity Crisis, Electronic Banking Services.

يشكل القطاع المصرفي مكاناً متيناً بين قطاعات الاقتصاد لأي دولة، ومن وظائف هذا القطاع توفير السيولة النقدية لعملاه، حيث تعد السيولة من أهم التحديات التي تواجهها المصارف داخل هذا القطاع، فقد تتخفض الحصة السوقية للمصرف نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية أو لعدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب (الباوندي، 2017)، ويشهد القطاع المصرفي في ليبيا، منذ سنة 2014 أزمة سيولة نتيجة لما تمر به الدولة من أحداث سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية غير اعتيادية، حيث كان لتوقف إنتاج النفط في ليبيا بتلك الفترة والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض قيمة العملة الليبية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وما صاحبه من ارتفاع في معدلات التضخم، الأثر الكبير على الاقتصاد الليبي والقطاع المصرفي على وجه التخصيص (عبد المجيد والبقار، 2021)، وفي ظل أزمة السيولة الراهنة التي تمر بها ليبيا فمن الضروري إيجاد حلّاً بديلاً للنقود التقليدية يمكن استخدامه في كل وقت لتخفيف العبء على العميل والعامل المصرفي، وأصبحت التكنولوجيا المعاصرة أحدى اهم الأدوات والمنتجات الاستراتيجية في مجال الاعمال المصرفية؛ يحقق ميزات تنافسية وهذا ما قد يفرض على المصارف تحديات كبيرة في البيئة المصرفية، فهي تشهد تحولات عميقة ومتسرعة نتيجة التطور في تكنولوجيا المعلومات وزيادة الحجم المعلومات أدت إلى ظهور أدوات جديدة لأنشطة المصرفية من أهمها: البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية (الرافعي، والدواني، 2021)، وبالتالي ت Hutchinson على المصارف التجارية معرفة وتحديد الوقت المناسب لدخول السوق لم يكن قبيل الصدف وإنما هو نتيجة سياسات المالية وتمويلية واستراتيجيات استثمارية طويلة حتى تواكب سياسات أكثر تطوراً لتحول من أدوات والمنتجات الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية (رحاب، بن جمعة، السنة)، ومع انتشار التطور الإلكتروني ودخول البطاقات الإلكترونية عالم المال فقد حظيت هذه البطاقات بالاهتمام في ليبيا وقد كان أول من أصدرها مصرف الجمهورية ومن ثم اخذت في الانتشار وأصبحت تلقى قبولاً بين العملاء (التواري، 2013).

وعلى هذا الأساس نكمي أهمية هذا البحث في معرفة أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة.

2. الدراسات السابقة

• دراسة العيد (2021)

ركزت الدراسة على مدى مساهمة خدمات الدفع الإلكتروني في التخفيف من أزمة السيولة في البلد، تناولت الدراسة أزمة السيولة وعلاقتها بوسائل الدفع الحديثة، وطبقت الدراسة على صندوق البريد في الجزائر من خلال تحليل واقع الدفع الإلكتروني ودوره في تخفيف الأزمة، أظهرت النتائج أن لوسائل الدفع الإلكتروني دوراً كبيراً في تخفيف حدة أزمة السيولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

• دراسة عبد المجيد والبقار (2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في الحد من مشكلة السيولة بليبيا، جمعت بيانات الدراسة بواسطة استبيان وزعت على عينة مكونة من 40 مشارك، خلصت الدراسة لوجود فعالية في استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، على الرغم من صعوبة الحصول عليها من المصارف، كما أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي لخفض التكاليف وسهولة الاستخدام وأمان العمليات على الحد بشكل ملحوظ من أزمة السيولة.

• دراسة الباوندي وجمعة (2017)

استهدفت الدراسة في التعرف على دور بطاقات الدفع الإلكتروني في مواجهة أزمة السيولة، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتربدة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستعانت بالحزمة الإحصائية **SPSS** لتحليل البيانات، أظهرت النتائج تقبل العملاء لاستخدام البطاقات الإلكترونية وثقة التجار في نتائج العمليات الإلكترونية، مما ساهم في تحسين الأداء المصرفي وتلبية احتياجات المواطنين بسهولة.

• أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيتناولها لموضوع أزمة السيولة ودور بطاقات الدفع الإلكترونية في التخفيف منها، حيث استخدمت جميع الدراسات المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان في جمع البيانات، كما خلصت جميعها إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لاستخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من حدة أزمة السيولة، غير أن الدراسة الحالية تميزت بعدة جوانب من بينها تركيزها الجغرافي على مدينة مصراتة تحديداً، واعتمادها على أدوات تحليل إحصائي أكثر دقة وتقديماً مثل برنامج **SPSS** واختبارات **One Sample t-Test** ومعامل ألفا كرونباخ، إلى جانب تناولها فرضيات فرعية تتعلق بثقة التجار، وتقبل العملاء، ودور الرقابة المصرفية، بما ينبعها عمّا تحليلياً إضافياً بالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة التي اكتفت بالتحليل الوصفي أو تناولت المشكلة بشكل عام كما أن حداة الدراسة أكسبتها قدرة على عكس الواقع الراهن للتحديات التقنية والبنية التحتية المتعلقة بالدفع الإلكتروني في ليبيا.

3. مشكلة الدراسة:

عدم توفر السيولة النقدية لدى المصارف التجارية ظاهرة حقيقة تعاني الاقتصاد الليبي، الامر الذي تسبب في عدم قدرة هذه المصارف على الابقاء بالتزاماتها، قصيرة الأجل على أقل تقدير، فكان من الضروري على المصارف إيجاد حلول تمكنها من الابقاء بالتزاماتها للعملاء (الباوندي، جمعة، 2017)، من خلال الاطلاع على بعض التقارير بشأن الوضع المالي للمصارف التجارية الليبية في الفترة 2004 الى 2017، اتضح أن معظم الليبيين يحتظون بأصول مالية نقدية، وحجم النقد المتداول خارج المصارف ارتفع من 3 مليارات دينار ليبي إلى أكثر من 27 مليار دينار ليبي، أي ما يمثل نحو ثلث المعروض النقدي، وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، حيث بلغ عرض النقود في نهاية العام 2010 حوالي 22 مليار دينار، واصبح في عام 2015 حوالي 42 مليار دينار ليبي وان منها 23 مليار تقريباً عملة خارج المؤسسات المصرفية أي بنسبة 60% من العملة المحلية تدار خارج المصارف، وهذا مؤشر يمكن الاعتماد عليه للدلالة على ضعف السيولة لدى المصارف لمواجهة السحب يومية، حيث واجهت المصارف التجارية الليبية صعوبة في انجاز معاملاتها نتيجة لنقص السيولة لديها وهذا ما دفعها للبحث عن بدائل حديثة لتتمكنها من تقديم الخدمات المصرفية للتفاعل مع متغيرات هذا العصر ومن أجل الحد من تفاقم مشكلة نقص السيولة كان لابد على مصرف ليبيا المركزي إيجاد اليات مناسبة لحل هذه الازمة منها تعديل استخدام البطاقات الإلكترونية محلية الإصدار و متابعة النشر و توزيع خدمة السداد عبر نقاط البيع. ومن هذا المنطلق صيغ تساؤل الدراسة كالتالي:

- ما أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية؟

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى لقياس أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى الآتي:

- أ- قياس أثر تقبل العملاء استخدام البطاقة الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.
- ب- قياس أثر الرقابة المصرفية لبطاقات الدفع الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.
- ج- قياس أثر منح التجار الثقة في التعامل بالبطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.
- هـ- تقديم توصيات مبنية على النتائج المتحصل عليها من تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة المجمعة بواسطة صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، علّها يسترشد بها في ايجاد حلول لأزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية.

5. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع مهم في حقل معالجة أزمة السيولة المصرفية وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية

6. فرضيات الدراسة:

لإجابة تساؤل الدراسة وتحقيقاً لأهدافها صيغت فرضية الدراسة كالتالي:

- يوجد أثر ايجابي لاستخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.
- ولتبّع اختبار هذه الفرضية، صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

الفرضيات الفرعية الأولى:

- يوجد أثر ايجابي لتقبل العملاء استخدام البطاقة الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.
- الفرضيات الفرعية الثانية:

- يوجد أثر ايجابي للرقابة المصرفية لبطاقات الدفع الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضيات الفرعية الثالثة:

- يوجد أثر ايجابي لمنح التجار الثقة في التعامل بالبطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

7. السيولة:

تعتبر السيولة شريان الحياة لأنشطة المصارف التجارية، حيث تحتل دوراً أساسياً في عملياتها اليومية وتتفاعلاتها مع العملاء، ويمكن للمصرف أن يخسر عدداً من عملائه نتيجة لنقص السيولة أو عدم قدرته على تلبية طلباتهم في الوقت المناسب؛ قد يؤدي نقص السيولة في المصارف إلى حالة من الهلع بين العملاء، مما يتسبب في اضطراب في التدفقات النقدية الواردة من خلال الودائع النقدية من قبل العملاء، ونتيجةً لذلك تسعى المصارف إلى وضع استراتيجيات لتكون قادرة على مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف، ويمكن أن يؤدي هذا الوضع المفاجئ إلى ازدحام للعملاء على المصارف لاستعادة ودائعمهم، مما قد يجعل المصارف تواجه صعوبات مالية في التعامل مع الطلب المتزايد على العملة المحلية في مثل هذه الحالات، قد تضرر المصارف المركزية للتدخل لمساعدة المصارف التجارية في التعامل مع الطلب المتزايد على السيولة (الفزانى والقدار، 2020).

يشير مفهوم السيولة بقدرة الأصل على التحول إلى نقدية بسرعة دون تكب خسائر (عبد الحميد، 2002)، أما سيولة المصرف تشير إلى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وفي مقدمتها التزاماته تجاه المودعين، بالإضافة إلى التزاماته

الأخرى تجاه المعرضين والمفترضين وغيرهم ويطلب ذلك توفر النقد السائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول على النقد من خلال تسهيل بعض أصوله وتحويلها إلى نقد بسرعة دون تكب خسائر (سعيد، 2013).

2.7 مكونات السيولة المالية:

تشير إلى الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد دون أن تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها، وتعد جزءاً أساسياً في تحليل الأداء المالي للأفراد والشركات وحتى الحكومات وتشتمل على:

أ. نسب السيولة: تشمل نسب السيولة الإجمالية والسرعة والمطلقة، والتي تقييم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الأكثر سيولة، وتعتبر نسب السيولة هي مؤشرات تستخدم لقياس قدرة الكيانات المالية على تحمل التحديات المالية المختلفة وتلبية التزاماتها المالية، وتعتبر هذه النسب مهمة لحفظ على الاستقرار المالي وضمان استدامة الأنشطة المالية.

ب. مؤشرات سيولة السوق: هي أدوات ومقاييس تستخدم لتقييم مدى قدرة السوق على استيعاب عمليات الشراء والبيع دون ان تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار، وتلعب مؤشرات سيولة السوق دوراً هاماً في تقييم قوة واستقرار السوق المالية – (Czerwińska, Kayzer & Florek, 2018).

جـ. إدارة الأصول والخصوم: إدارة الأصول والخصوم تشير إلى عملية تخطيط وتنسيق استخدام الأصول والموارد المالية لكيان ما بشكل فعال، من أجل تحقيق أهدافه المالية وتلبية التزاماتها المالية. تشمل إدارة الأصول والخصوم التحكم بعمليات المالية والاستثمارات لضمان التوازن بين الأصول والخصوم، وضمان استدامة النشاط التجاري وتعتبر الإدارة الفعالة لتوقيت ومباغ الأصول والخصوم ضرورية لحفظ على السيولة، لا سيما في المؤسسات المصرفية (Vinnychenko, 2024).

3.7 مفهوم بطاقات الدفع الإلكتروني:

البطاقات الإلكترونية وسيلة معترف بها اجتماعياً تُستخدم لتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون، كما تُعد جزءاً من منظومة وسائل الدفع الإلكتروني بجانب النقود الورقية (فوق وطهاري، 2022).

1.3.7 أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني:

أولاً: بطاقات الخصم أو القيد المباشر أو الفوري (Debit Card): تُعد هذه البطاقات وسيلة للدفع الفوري، فهي ليست أداة ائتمانية، ويجب على حامل البطاقة أن يكون لديه حساب جاري في البنك الصادر للبطاقة.

ثانياً: بطاقات الخصم الشهري أو بطاقة الدين (Charge Card): يمكن استخدام هذه البطاقات كوسيلة للدفع الفوري والانتهاء في الوقت نفسه، حيث يعتبر العميل صاحب الحساب الجاري ليس مطالباً بالدفع الشهري الحد الأدنى المطلوب لاستخدام البطاقة.

ثالثاً: بطاقة الدفع بالأقساط (Credit Card): تسمح هذه البطاقات لحامليها بدفع المبالغ المستحقة بشكل دوري ومتناهٍ مع دخله دون الحاجة للدفع المسبق ويتم دفع المستحقات بشكل شهري.

رابعاً: البطاقة الذكية (Smart Card): تحتوي هذه البطاقة على معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال بشكل آمن والتأكد من صحة كل عملية دون خداع، ويمكن لهذه البطاقة التفاعل مع الحواسيب الأخرى وتحتاج تأكيد الصلاحية لنقل الأموال من المشتري إلى البائع (بحماوي، 2019).

2.3.7 الرقابة على الدفع الإلكتروني:

هي مجموعة من الاجراءات والأنظمة التي تهدف إلى ضمان سلامة وأمن العمليات الإلكترونية والمالية، وحمايتها من الاحتيال والتلاعب المالي، والتزام الأطراف المعنية (مصارف، شركات مالية، عملاء) بالقوانين والتشريعات المنظمة ومن أنواعها: الرقابة الداخلية التي تكون داخل المؤسسات المالية والرقابة الخارجية من قبل المصرف المركزي أو الهيئات التنظيمية (العيسي، 2019).

8. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف الدراسة وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات من الكتب، المجلات العلمية، والدراسات ذات الصلة، وهو ما يمثل الجانب النظري للدراسة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المعلومات المستخلصة من استمار الاستبيان المعدة لهذا الغرض، والتي وزعت على العينة المختارة المتمثلة عملاء المصارف. وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى جمع البيانات، وتنظيمها، وتخصيصها، وعرضها بوضوح من خلال الجداول وحساب المقاييس الإحصائية المختلفة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

1.8 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 30 فرداً من زبائن المصارف التجارية من حاملي البطاقات المصرفية.

2.8 أدوات وأساليب التحليل:

تم استخدام الاستبانة كأداة تجميع بيانات والاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

جدول (1) عدد استمار الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمار الموزعة	30	%100
الاستمار المستلمة	30	%100
الاستمار الصالحة للتحليل	30	%100

يشير الجدول أن استمار الاستبيان استلمت بنسبة 100% مما يعكس كفاءة عالية في عملية جمع البيانات وملاءمة أداة البحث والتزام المشاركين بالاستجابة.

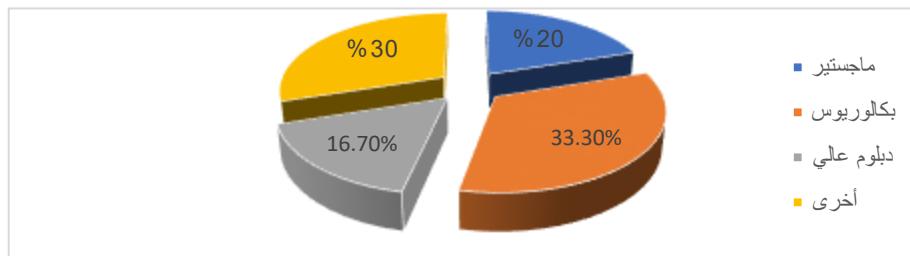
جدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البدائل	العدد	النسبة
ماجستير	06	%20
بكالوريوس	10	%33.3
دبلوم عالي	05	%16.7
أخرى	09	%30

النسبة	العدد	البدائل
%100	30	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (2) أن 70% من المشاركون في الدراسة (أكثر من ثلثي المشاركون) يحملون مؤهل جامعي أو ما يعادله.

شكل رقم (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



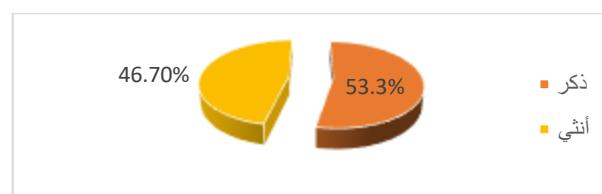
- التحليل: ظهرت البيانات أن غالبية المشاركون يحملون شهادة البكالوريوس (33.3%)، مما قد يعكس مستوىً جيداً من المعرفة العملية في المجال.

يعرض الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة	العدد	البدائل
%53.3	18	ذكر
%46.7	14	أنثى
%100	30	الإجمالي

شكل رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



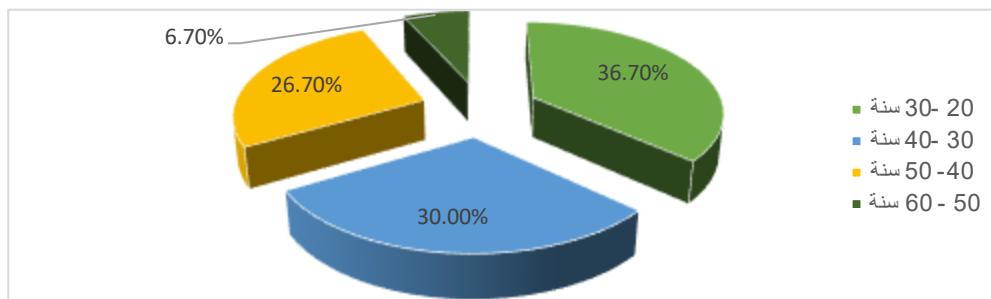
كما يظهر جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة	العدد	الفئة العمرية
%36.7	11	أقل من 30 سنة
%30	9	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة
%26.7	8	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة
%6.7	2	من 50 سنة فأكثر

النسبة	العدد	الفئة العمرية
%100	30	الإجمالي

شكل رقم (3) يبيّن توزيع عينة الدراسة حسب العمر



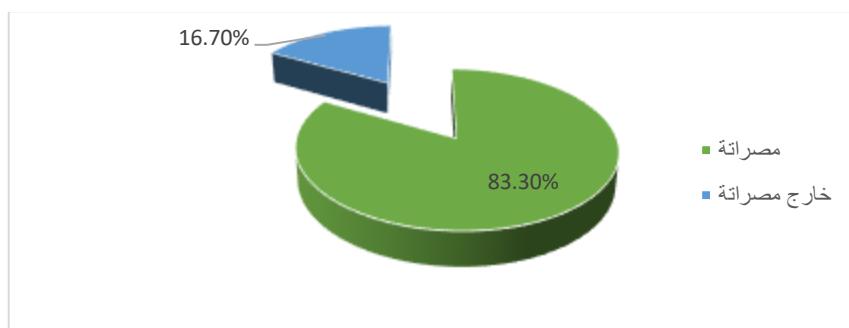
تظهر البيانات أن الفئة العمرية 20-30 سنة تشكل النسبة الأكبر (36.7%)، مما يُبرز توجّهاً نحو إشراك الشباب. كما تتضمن البيانات الواردة من الجدول السابق أن نسبة العمر، (20 - 30 سنة) هي الأعلى بقيمة (36.7%)، بينما نسبة العمر (50 - 60 سنة) هي الأقل حيث بلغت (6.7%).

جدول رقم (5) يبيّن توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

النسبة	العدد	البدائل
%83.3	25	مصراتة
%16.7	5	خارج مصراتة
%100	30	الإجمالي

يتضح من البيانات الواردة من الجدول السابق أن نسبة مكان الإقامة، المقيمين بمصراتة هي الأعلى بقيمة (83.3%)، بينما نسبة المقيمين خارج مصراتة هي الأقل حيث بلغ (16.7%).

شكل رقم (4) يبيّن توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة



تُظهر النتائج تركيز الدراسة بشكل كبير على المشاركين من مدينة مصراتة.

3.8 التحليل الوصفي:

تم استخدام التحليل الوصفي لتقديم صورة واضحة عن البيانات الأولية للدراسة.

أولاً: التحليل الوصفي:

تم عن طريق الجداول التكرارية والوسط الحسابي وتم تحديد درجة الموافقة كما بالجدول رقم (6) الذي يوضح مقاييس التدرج الخماسي (مقاييس لكرت) المستخدم في الدراسة.

الجدول رقم (6) يوضح مقاييس التدرج الخماسي

مستوى القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
مستوى التوافق	4.20 – 5.00	3.40 – 4.20	2.60 – 3.40	1.80 – 2.60	1-1.80
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

يوضح الجدول رقم (6) مقاييس التدرج الخماسي المستخدم لقياس أراء أفراد العينة حول أثر البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية، ويساعد هذا المقاييس في تحديد مستوى الموافقة على فقرات الاستبانة وتحليل الاتجاهات كما يستخدم في تفسير النتائج الاحصائية المتعلقة بمحاور الدراسة.

ثانياً: إجراء اختبارات لعينة واحدة One Sample t Test

لتحديد الاتجاه العام حول كل محور منه باستبيان الدراسة بحيث أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أكبر من 0.05 فهذا يدل بأن درجة الموافقة متوسطة، أما إذا كانت أقل من 0.05 فهذا يدل بأن درجة الموافقة منخفضة أو مرتفعة وفي هذه الحالة ننظر لقيمة الوسط.

ثالثاً: معامل ألفا كربنباخ Cronbach's Alpha: وتم استخدامه لدراسة صدق وثبات أدلة الدراسة.

1.3.8 صدق وثبات أدلة البحث:

هي أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه.

جدول رقم (7) يبين قيمة معامل ألفا كربنباخ لاستبيان البحث

القسم	قيمة معامل ألفا كربنباخ
الأول	0.793
الثاني	0.654
الثالث	0.755
الرابع	0.725
الكلي	0.892

من خلال النتائج بالجدول رقم (7) نجد أن قيمة معامل ألفا كربنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أدلة الدراسة وملاعيتها.

2.3.8 معامل الارتباط (ارتباط بيرسون Pearson Correlation)

وتم استخدامه لدراسة اتساق كل عبارة مع المحور الخاص.

جدول رقم (8) يبين قيمة معاملات الارتباط لعبارات استبيان البحث

ر. ع	القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث	القسم الرابع
1	0.743	0.698	0.537	0.711
2	0.732	0.685	0.684	0.724
3	0.817	0.677	0.584	0.563
4	0.582	0.532	0.565	0.697
5	0.631	0.458	0.478	0.598
6	0.563	0.459	0.404	0.613
7	0.468	0.424	0.391	0.411
8	0.387	0.491	0.685	-
9	0.516	0.434	0.628	-
10	-	0.829	0.608	-

من خلال النتائج بالجدول رقم (8) نجد أن معاملات الارتباط جميعها أكبر من 10 % مما يدل على اتساق العبارات مع المحور الخاص بها.

4.8. اختبار فرضيات الدراسة:

أولاًً: دراسة القسم الأول (مدى تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية بكل سهولة ويسر):
تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن (ما مدى تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية بكل سهولة ويسر؟).

جدول رقم (9) يبين نتائج التحليل الإحصائي القسم الأول

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	هل لديك تخوف من استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني في الشراء .	2.83	1.68	محайд
2	بطاقات الدفع الإلكتروني تعمل على توفير الوقت .	3.06	1.52	محайд
3	اجهز بطاقات الدفع الإلكتروني واجهزه الصرف الآلي منتشرة بشكل جيد .	2.63	1.54	محайд
4	هل تكفله استخدام البطاقة قليله .	2.80	1.39	محайд
5	الشراء نقداً أرخص من الشراء باستخدام البطاقات المصرفية .	3.33	1.32	محайд
6	يوجد خوف من سوء استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني .	3.26	1.17	محайд

محайд	1.22	3.13	استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني يلبي رغبات واحتياجات العملاء.	7
محайд	1.26	2.83	استخدام البطاقات الدفع الإلكتروني يعتبر آمن.	8
محайд	1.24	2.80	سهولة الحصول على بطاقة الدفع الإلكتروني.	9
محайд	1.51	3.10	تجد صعوبة في استخدام البطاقات الدفع الإلكتروني في الآلة المغناطيسية.	10
محайд	1.38	2.99		العام

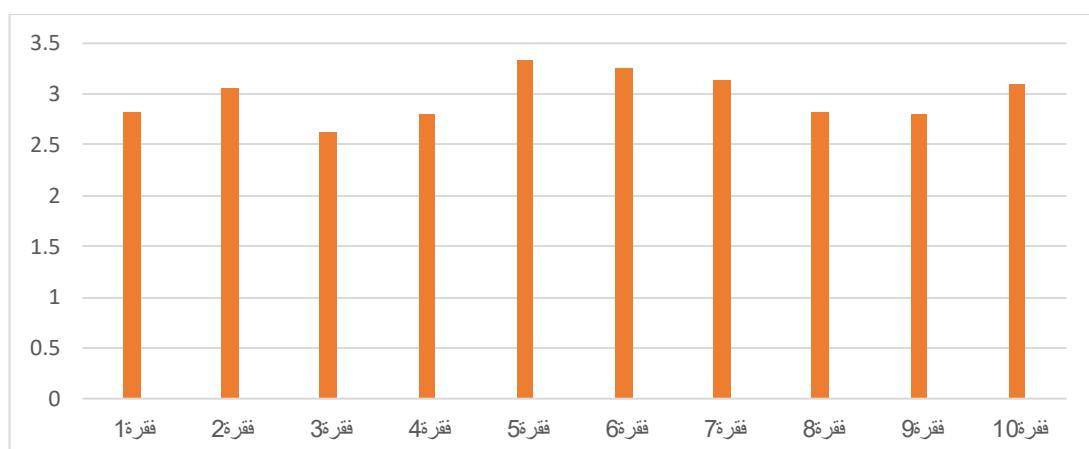
من خلال النتائج بالجدول رقم (9) نجد درجة التوفر لمعظم للعبارات لهذا المحور هي محайд، ونجد أن أكثر العبارات توفرها هي العبارة (الشراء نقداً أرخص من الشراء باستخدام البطاقات المصرفية).

الجدول رقم (10) يبين نتائج اختبارات القسم الأول

P-value	الانحراف المعياري	الوسط	العدد
0.000	1.38	2.99	30

من خلال النتائج بالجدول رقم (10) نجد أن درجة الموافقة محايدة وبذلك يمكن القول إنه من الممكن تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية

شكل رقم (6) يبين المتوسطات القسم الأول



ثانياً: دراسة القسم الثاني (مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني):
تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن (ما مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني؟).

جدول رقم (11) يبين نتائج التحليل الإحصائي القسم الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	ر
محайд	1.50	2.43	يتم اعلام العملاء بإجراءات التأمينات الوقائية لحساباتهم المصرفية.	1

محайд	1.27	2.79	يتم استخدام السرية في التعاملات.	2
محайд	1.41	2.93	تواجه إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء.	3
محайд	1.04	2.73	صعوبة اختراق بطاقات الدفع الإلكتروني عند تشغيلها.	4
محайд	1.09	3.03	توفر في الموظفين القائمين على الصيرفة الإلكترونية الكفاءة والخبرة.	5
محайд	0.99	3.20	صعوبة اختراقات موقع المصرف.	6
محайд	1.21	2.96	فرض السياسات الضريبية على الخدمات المصرفية الإلكترونية.	7
محайд	1.31	3.06	يتم استخدام التوقيعات الإلكترونية لحماية الحسابات.	8
محайд	1.39	3.35	استخدام البطاقات الإلكترونية ليس بالأمر السهل بالنسبة لي.	9
محайд	1.44	3.33	لا تتوفر البطاقات الإلكترونية الراحة والسرعة في الإنجاز.	10
محайд	1.25	2.99	العام	

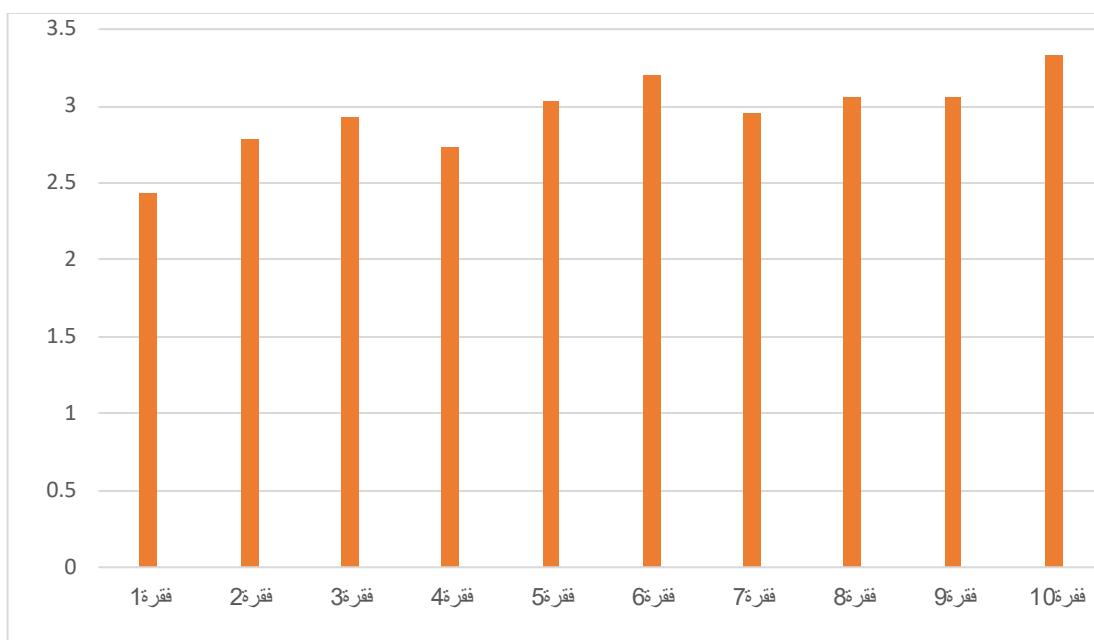
من خلال النتائج بالجدول رقم (11) نجد درجة التوفّر لمعظم للعبارات لهذا المحور هي محайд، ونجد أن أكثر العبارات توفّرا هي العبارة (استخدام البطاقات الإلكترونية ليس بالأمر السهل بالنسبة لي).

الجدول رقم (12) يبيّن نتائج اختبار القسم الثاني

P-value	الانحراف المعياري	الوسط	العدد
0.000	1.25	2.99	30

من خلال النتائج نجد أن درجة الموافقة كانت كبيرة وبذلك يمكن القول إنه (هناك مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني).

الشكل رقم (7) يبيّن المتوسطات القسم الثاني



ثالثاً: دراسة القسم الثالث (مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية):

تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن (ما مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية؟).

جدول رقم (13) يبين نتائج التحليل الإحصائي للقسم الثالث

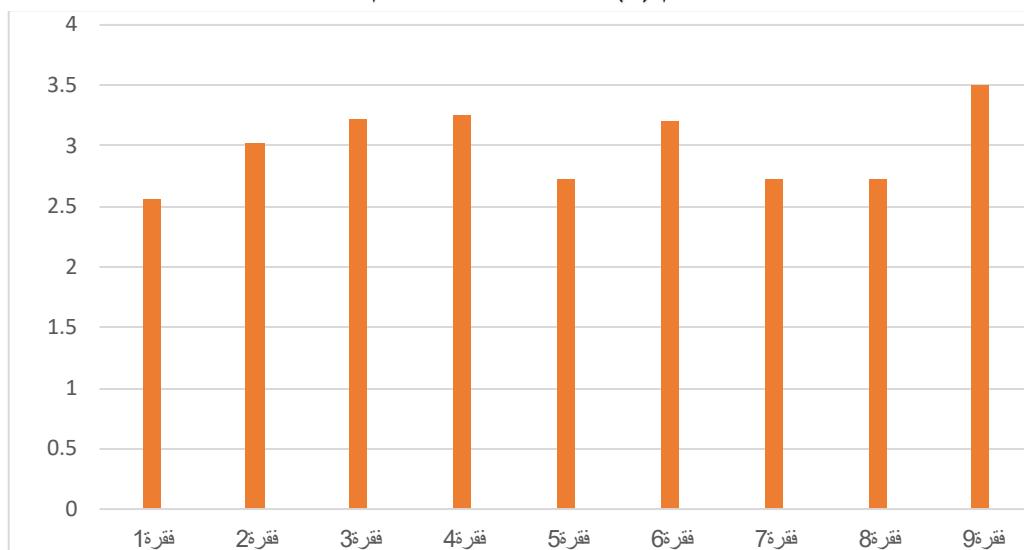
ر	الفقرات	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
1	دفع عمولة خاصة بالبائعين عند استلام بيان المصرف	غير موافق	1.75	2.56
2	صعبية التقاضي مع المصرف بخصوص تسجيل بعض الصفقات.	محايد	1.73	3.03
3	الكثير من التجار والبائعين لا يقبلون البيع بالبطاقة.	محايد	1.65	3.23
4	السرعة في تحويل قيمة المبيعات لحساب التاجر.	محايد	1.52	3.26
5	عدم توفر سياسة متعلقة بالأمان والسرية لحسابات التاجر.	محايد	1.36	2.73
6	توفر سياسة حكومية داعمة لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية.	محايد	1.34	3.20
7	هناك إجراءات كافية لحماية حسابات التاجر.	محايد	1.20	2.73
8	نسبة العمولة التي يتلقاها المصرف من التاجر مقبولة.	محايد	1.31	2.73
9	تشجيع التاجر البيع بالبطاقة.	محايد	1.38	3.50
	العام	محايد	1.75	2.99

من خلال النتائج بالجدول رقم (13) نجد درجة التوفير لمعظم العبارات لهذا المحور هي محايد، ونجد أن أكثر العبارات تقدماً هي العبارة (تشجيع التاجر البيع بالبطاقة).

الجدول رقم (14) يبين نتائج اختبارات القسم الثالث

P-value	الانحراف المعياري	الوسط	العدد
0.000	1.75	2.99	30

من خلال النتائج بالجدول رقم (14) يتضح بأن درجة الموافقة كانت محايدة وبذلك يمكن القول إنه (هناك مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية).

شكل رقم (8) يبين المتوسطات القسم الثالث**9. النتائج:**

- أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي في استخدام البطاقات الإلكترونية بالقليل من أزمة السيولة.
- أظهرت النتائج أن هناك تقبلاً متزايداً لدى العملاء لاستخدامها.
- أظهرت البيانات أن الرقابة المستمرة تقلل من المخاوف في المعاملات غير القانونية.
- تعزيز الثقة لدى التجار باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ساهم في زيادة انتشارها.
- كشفت الدراسة عن وجود بعض التحديات، مثل ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال.

10. التوصيات:

- تعزيز البنية التحتية التكنولوجية من خلال تحسين شبكات الاتصال وتوفير الكهرباء.
- تنفيذ حملات توعوية مكثفة لتعريف العملاء والتجار بمزايا استخدام البطاقات الإلكترونية.
- تشجيع استخدام نقاط البيع الإلكترونية من خلال زيادة عدد نقاط البيع الإلكترونية.
- تعزيز الرقابة المصرفية لضمان أمان المعاملات الإلكترونية.
- التعاون بين مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية لتحسين خدمات الدفع الإلكتروني.

11. المراجع:

- قاسم، مصطفى عبد الحكيم. 2023، التكنولوجيا المالية وتطور نظم الدفع الإلكترونية، دار المعرفة، بيروت.

- العيسي، نوره بنت عبد الله (2019). وسائل الدفع الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، مكتبة الرشد، الرياض.
- أبو حمد، رضا. (2002). إدارة المصادر: مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- اقطاف، عقبة. فاطمة، الزهراء، (2021). الواقع المحاسبي لوسائل الدفع الإلكتروني. مجلة ميلف للبحوث والدراسات، 7(1)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 309.
- بحموي، الشريف، (2019). بطاقات الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز التجارة الإلكترونية. مجلة القانون والتنمية المحلية، 1(2)، 126.
- بن جمعة، رحاب. (ب.ت). واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة السيولة. المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن.
- بوضياف، جهاد. (2014). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- الحسيني، فلاح، والدوري. (2002). إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للنشر، دار الكتب للنشر، طرابلس.
- حكيم، براضية. (2011). إدارة السيولة بالبنوك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشاف، الجزائر.
- الرفاعي، الدوقياني. (2021). معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا. مجلة دراسات الأعمال والاقتصاد، جامعة المرقب، (8).
- سعيد، عبد السلام. (2013). إدارة المصادر وخصوصية العمل المصرفي (ط. 2). دار الذاكرة للنشر والتوزيع.
- شريف، محمد غانم. (2007). محفظة النقد الإلكترونية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 12.
- الشورة، جمعة عايد. (2008). وسائل الدفع الإلكتروني. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- صونية، عتروس. (2014). إدارة السيولة في البنوك ودورها في التحفيظ من خطر السيولة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البوقي، الجزائر.
- طه، مصطفى كامل، وبندق، أنور. (2005). الأوراق التجارية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 352.
- عبد الحميد، طلعت. (2002). إدارة البنوك: مدخل تطبيقي. مكتبة عين شمس، القاهرة.
- عبد المجيد، محمد قاسم، والبكار، محمد سالم. (2021). أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا. كلية الاقتصاد، جامعة سرت.
- العکاري، بن ناصر. (2016). دراسة تحليلية لأزمة السيولة لعينة من المصادر التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، القره بوللي.
- العيد، أحمد. (2021). فعالية خدمات الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- الفزاني، والقدار، (2020). الهلع المصرفي وأثره على السيولة بالمصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصادر التجارية الليبية للفترة الممتدة (2010-2019). مجلة الأستاذ، (18) الجزء الأول.
- القمبri، رتاج (2022). البطاقات الإلكترونية وأثرها في الحد من أزمة السيولة. مذكرة تخرج غير منشورة، جامعة طرابلس.

- قووق، حنان، وطهاري، أم الخير. (2022). المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. مجلة القانونية والاجتماعية، 7(1)، جامعة عمار تليجي الأغواط، 913.
- مجيد، حيدر كامل. (2021). واقع وسائل الدفع الإلكترونية في العراق للفترة (2010-2018). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19(69).
- مخلوفي، عبد الوهاب. (2005). التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 157.
- Chikh, N., & Masadeh, A. (2023). Legislative controls securing electronic payment systems. Journal of Namibian Studies: History Politics Culture.
- Chollete, L., Næs, R., & Skjeltorp, J. A. (2008). The risk components of liquidity. Research Papers in Economics.
- Czerwińska-Kayzer, D., & Florek, J. (2018). Determinanty płynności finansowej przedsiębiorstw produkujących pasze dla zwierząt. <https://doi.org/10.5604/01.3001.0012.7730>
- Enas, B. H., & Hilary, B. (2012). Shar'ia compliant electronic payment systems – Libyan case study.
- Goldby, M. (2019). Legal framework to govern electronic payment and electronic presentation of documents. <https://doi.org/10.1093/law/9780198811978.003.0005>
- <https://doi.org/10.59670/jns.v33i.1164>
- in reducing bank liquidity from an Islamic perspective. Al-Manhaj: Jurnal Hukum dan Pranata Sosial Islam. <https://doi.org/10.37680/almanhaj.v4i2.2020>
- Lybek, T., & Sarr, A. (2002). Measuring liquidity in financial markets. IMF Working Papers. <https://doi.org/10.5089/9781451875577.001>
- Oloo, O., & Muteheli, F. (2023). The consequences of disclosed fraud in the Libyan banking sector. International Journal of Humanities, Social Sciences and Education. <https://doi.org/10.20431/2349-0381.1007015>
- Omar, A., Al-Towati, N., & Amlus, H. (2020). The impact of the credit crunch and shadow economy on economic growth in Libya: Evidence from ARDL. <https://doi.org/10.36348/SJEF.2020.V04I01.007>
- Shvets, Y., & Turubarova, Y. (2021). Liquidity as a component of the assessment of the financial condition of the enterprise JSC «Kharkivoblenergo». Бізнес-навігатор. <https://doi.org/10.32847/business-navigator.67-18>
- Vinnychenko, O. V. (2024). Bank liquidity: Essence, factors of influence and methods of assessment. Business Inform. <https://doi.org/10.32983/2222-4459-2024-4-199-206>
- Zenbela, H., Mohd, F. M., & Lubis, M. (2022). Libyan Islamic banks experience.